مجلة
الاقتصاد و المجتمع
E- ISSN: 2820-6991
P- ISSN: 2820-7211
مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات و الابحاث فى المجال الاقتصادى و مجال التسيير و مجالات العلوم الاجتماعية
العدد الأول، السنة الخامسة، يناير/ مارس 2026 معرف الغرض الرقمي: https://doi.org/10.5281/zenodo.20285914

الشراكة بين القطاعين العام والخاص والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة: إطار نظري تحليلي

PUBLIC–PRIVATE PARTNERSHIP AND ECONOMIC GROWTH IN THE UNITED ARAB EMIRATES: AN ANALYTICAL THEORETICAL FRAMEWORK

أحمد جاسم حسن الزريف آل علي

باحث بسلك الدكتوراه- تخصص إدارة عامة

جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

البيانات الوصفية للمقال:

جاسم آل علي, . أحمد . (2026). الشراكة بين القطاعين العام والخاص والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة: إطار نظري تحليلي. مجلة الاقتصاد و المجتمع, 5(1), 7–32.

https://doi.org/10.5281/zenodo.20285914

CC BY

الشراكة بين القطاعين العام والخاص والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة: إطار نظري تحليلي

أحمد جاسم حسن الزريف آل علي

باحث بسلك الدكتوراه- تخصص إدارة عامة
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

ملخص :

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال بناء إطار نظري يربط بين الشراكة والاستثمار والنمو الاقتصادي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع النظري، بالاستناد إلى تحليل الأدبيات الاقتصادية والقانونية ذات الصلة، والتشريعات المنظمة للشراكة في دولة الإمارات.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكة بين القطاعين تمثل آلية استراتيجية لتعبئة الموارد المالية والخبرات الإدارية للقطاع الخاص، بما يسهم في زيادة تكوين رأس المال، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي. كما بينت النتائج أن فاعلية هذا النموذج ترتبط بوجود إطار تشريعي وتنظيمي واضح، واستقرار السياسات الاقتصادية، وتوافر بيئة مؤسسية داعمة.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير آليات قياس الأثر الاقتصادي لمشروعات الشراكة، وتوسيع نطاق تطبيقها في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، بما يعزز استدامة النمو الاقتصادي ويحقق التكامل بين القطاعين العام والخاص في دعم مسار التنمية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، النمو الاقتصادي، الاستثمار، الناتج المحلي الإجمالي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

PUBLIC–PRIVATE PARTNERSHIP AND ECONOMIC GROWTH IN THE UNITED ARAB EMIRATES: AN ANALYTICAL THEORETICAL FRAMEWORK

ABSTRACT

AHMED JASIM HASSAN ALZERAIF AL-ALI

PhD student in Public Administration major
Hassan II University, Casablanca, Morocco.

This study examines the role of public–private partnerships (PPPs) in promoting economic growth in the United Arab Emirates by developing an analytical theoretical framework that links partnerships, investment, and economic growth. The study adopts a descriptive–analytical approach with a theoretical orientation, drawing on a comprehensive review of relevant economic and legal literature and an analysis of the regulatory and legislative frameworks governing PPPs in the UAE.

The findings indicate that PPPs serve as a strategic mechanism for mobilizing financial resources and leveraging private-sector managerial expertise, thereby contributing to capital formation, improving resource allocation efficiency, and enhancing gross domestic product (GDP). The results further highlight that the effectiveness of this model depends on a clear regulatory and legal framework, stable economic policies, and a supportive institutional environment.

The study recommends developing more robust mechanisms to measure the economic impact of PPP projects and expanding their application in high-value-added sectors. Such efforts would strengthen the sustainability of economic growth and foster deeper integration between the public and private sectors in supporting the national development agenda.

Keywords: Public–Private Partnership (PPP), Economic Growth, Investment, Gross Domestic Product (GDP), United Arab Emirates.

1 المقدمة

يعدّ النمو الاقتصادي من القضايا الجوهرية التي استأثرت باهتمام الاقتصاديين والباحثين وصنّاع القرار على مر السنين، خصوصاً في الدول التي تواجه تحديات في تلبية متطلبات التنمية المستدامة (حمدونة، 2017م). ويشكل الاقتصاد عاملاً محوريًا يدفع الدول إلى اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ISSN: 2820-6991

كآلية لتعزيز النمو الاقتصادي، من خلال منح القطاع الخاص الفرصة لاستثمار موارده المالية في تنفيذ المشروعات، بما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ورفع معدلات النمو في الدولة.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، نظم المشرع الاتحادي إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص استناداً إلى "قرار مجلس الوزراء رقم (32) لعام 2014م" المتعلق بلائحة المشتريات وإدارة المخازن، بالإضافة إلى إصدار الدليل الإرشادي لمشاريع الشراكة بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص، المعتمد بـ "قرار مجلس الوزراء رقم (1/1و) لعام 2017م"، والذي يحدد الأحكام والإجراءات الخاصة بعقود الشراكة بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص.

وقد أظهرت الدراسات والتشريعات، إلى جانب السياسات الاقتصادية والأوضاع السياسية، أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تسهم بشكل ملموس في رفع معدل النمو الاقتصادي، وتعزيز البنية التحتية، ودعم السياسات الضريبية، بما في ذلك الإعفاءات والتسهيلات المقدمة لتشجيع الفرص الاستثمارية ضمن هذه الشراكات (حمدونة، 2017م).

1.1 الإشكالية والأسئلة

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية متسارعة منذ منتصف السبعينيات، أدت إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وزيادة مستويات الدخل، ورفع مستوى الاستهلاك والمعيشة للمواطنين والمقيمين على حد سواء، فضلاً عن نمو ملحوظ في القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يسهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي الإجمالية (عميرة، 2002م). ومع ذلك، تباينت هذه المعدلات بين الإمارات نتيجة الفروقات في الموارد الاقتصادية والاجتماعية لكل إمارة، مما يطرح تحديات مرتبطة بتحقيق النمو المتوازن والمستدام على المستوى الوطني.

وتُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الأدوات التشريعية والاستراتيجية التي يعتمدها المشرع الإماراتي كآلية لتمويل المشروعات العامة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، من خلال إنشاء المشروعات وتشغيلها مقابل نسبة من الأرباح، بما يقلل الأعباء المالية المباشرة على الدولة أثناء مراحل تأسيس الأصول العامة (الجابري، 2019م).

الفجوة البحثية: رغم الاهتمام الكبير بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلا أن الدراسات السابقة ركّزت بشكل أساسي على الجوانب القانونية أو التمويلية أو الاقتصادية العامة، ولم تقدم تحليلاً شاملاً يربط هذه الشراكات بشكل مباشر بتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي في الإمارات على مستوى كل إمارة وعلى المستوى الوطني، مع إبراز الفرص الاستثمارية والسياسات المساندة لهذه الشراكات. هذا يبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية نظرية تركز على العلاقة بين الشراكة الاقتصادية والنتائج التنموية، لتوفير رؤية علمية واضحة للسياسات المستقبلية وتعزيز النمو المستدام.

تنطلق الدراسة من السؤال الرئيس الآتي:

ما الدور الذي تؤديه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

تفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ما الأسس النظرية التي تفسر العلاقة بين الشراكة والنمو الاقتصادي؟
- كيف تسهم الشراكات في زيادة معدلات الاستثمار وتحفيز القطاعات الإنتاجية؟
- ما الأبعاد الاقتصادية والتنموية لاعتماد نموذج الشراكة في السياق الإماراتي؟
- ما التحديات النظرية والاقتصادية المرتبطة بتطبيق هذا النموذج؟

1.2 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من معالجتها للعلاقة بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأثرها في تعزيز النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي علاقة تكتسب أهمية متزايدة في ظل التوجهات التنموية الرامية إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية. وتأتي هذه الدراسة في سياق الاهتمام المستمر من قبل الباحثين وصنّاع القرار بدراسة نماذج التعاون بين الحكومة ومجتمع الأعمال، باعتبارها أحد الركائز الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من انسجام موضوعها مع مقاصد التنمية المستدامة التي تسعى دولة الإمارات إلى تحقيقها، في ظل إيمانها منذ تأسيسها بأهمية تكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص، وبناء علاقة تكاملية قائمة على الثقة المتبادلة وتحقيق المصالح المشتركة.

وتتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في إبراز أثر هذه الشراكة في دعم النمو الاقتصادي، وانعكاس ذلك على تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز كفاءة توظيف الموارد الاقتصادية، والمساهمة في بناء قاعدة اقتصادية متينة ومستدامة للدولة.

1.3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل الإطار النظري لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأبعادها الاقتصادية
- استعراض الأسس الفكرية التي تربط الشراكات الاقتصادية بمعدلات النمو الاقتصادي
- تحليل دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة
- استكشاف الكيفية التي تسهم بها الشراكات في تعزيز الاستثمار وتخفيف الأعباء المالية عن الدولة

ISSN: 2820-6991

- تقديم قراءة تحليلية تسهم في دعم صانع القرار نحو توظيف أكثر كفاءة لنموذج الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة

1.4 مصطلحات الدراسة

أولاً: الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التعريف الاصطلاحي: تُعرَّف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها صيغة تعاقدية تنظيمية تقوم على تعاون مؤسسي بين جهة حكومية وطرف من القطاع الخاص لتنفيذ مشروع ذي منفعة عامة، بحيث يتم تقاسم المخاطر والمسؤوليات والعوائد بين الطرفين وفق إطار قانوني منظم (الجمل، 2016م، ص1704).

التعريف الإجرائي في هذه الدراسة: ويقصد بها في هذه الدراسة: النموذج التعاقدي المعتمد في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يتيح للقطاع الخاص المشاركة في تمويل وتنفيذ وتشغيل المشروعات العامة، مع تقاسم المخاطر والعوائد، بهدف دعم النمو الاقتصادي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.

ثانياً: النمو الاقتصادي

التعريف الاصطلاحي: يُعرَّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، مقارنة بفترة سابقة، بما يعكس ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وتحسن القدرة الإنتاجية للاقتصاد (حسين، 2019م، ص13).

التعريف الإجرائي في هذه الدراسة: ويقصد به في هذه الدراسة: الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وما يرتبط به من تحسن في الدخل الفردي، وتعزيز الاستثمارات، ورفع كفاءة توظيف الموارد الاقتصادية.

ثالثًا: الاستثمار

التعريف الاصطلاحي: يُعرَّف الاستثمار في الأدبيات الاقتصادية بأنه توظيف الموارد المالية في أصول حقيقية أو مالية بقصد تحقيق عائد مستقبلي، بما يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتعزيز معدلات النمو. ويشير كذلك إلى الإنفاق على تكوين رأس المال الثابت، مثل إنشاء المشروعات والبنية التحتية والمعدات، بما يؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية في المدى المتوسط والطويل (عبد الحميد، 2018م، ص45).

كما يُنظر إلى الاستثمار من منظور الاقتصاد الكلي باعتباره أحد المكونات الرئيسة للناتج المحلي الإجمالي، لما له من دور محوري في تحفيز النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

التعريف الإجرائي في هذه الدراسة: ويقصد بالاستثمار في هذه الدراسة: توظيف القطاع الخاص لموارده المالية في تمويل وتنفيذ المشروعات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن إطار الشراكة مع القطاع العام، بما يسهم في زيادة تكوين رأس المال، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي. (تركي، 2015، ص. 112).

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 الإطار التأسيسي للعلاقة بين الشراكة والاستثمار والنمو الاقتصادي

تقوم العلاقة النظرية بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص والنمو الاقتصادي على افتراض جوهري مؤداه أن توسيع قاعدة الاستثمار يسهم في زيادة تكوين رأس المال، ومن ثم تعزيز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. وتُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الآليات المؤسسية التي تتيح تعبئة الموارد المالية والخبرات الإدارية للقطاع الخاص، وتوجيهها نحو تنفيذ المشروعات العامة ذات البعد التنموي، بما يؤدي إلى رفع حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد. ويتمثل الهدف الأساسي من الشراكة بين القطاعين العام والخاص في استجلاب واستقطاب القطاع الخاص؛ لتطوير وتمويل المشاريع التي تقدم الخدمات العامة، مقابل الحصول على بدل مالي لتلبية كافة الاستثمارات المالية وتكلفتها، مما جعل هذه الشراكة ذات أهمية كبيرة لدول العالم (السدره، 2019، 77).

ومن منظور الاقتصاد الكلي، يشكل الاستثمار أحد المكونات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي، إذ يسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتحفيز الطلب الكلي، ويُحدث أثراً مضاعفاً في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به. وعليه، فإن اعتماد نموذج الشراكة يفضي إلى تخفيف العبء المالي المباشر على الدولة، مع الحفاظ على استمرارية تنفيذ المشروعات التنموية، الأمر الذي يعزز من كفاءة تخصيص الموارد ويزيد من معدلات النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل.

وفي السياق الإماراتي، يكتسب هذا الترابط أهمية خاصة في ظل التوجه نحو تنويع مصادر الدخل، وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك استراتيجي في التنمية، بما ينسجم مع أهداف الاستدامة الاقتصادية وبناء اقتصاد قائم على الكفاءة والتنافسية.

2.2 الدراسات السابقة

في حدود ما تم الاطلاع عليه من أدبيات علمية عربية وأجنبية، لم تتوافر دراسات تناولت بصورة مباشرة ومتكاملة أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد ركزت معظم الدراسات السابقة على الأبعاد القانونية والتنظيمية للشراكة، أو على دورها في دعم التنمية المستدامة، أو تحسين البنية التحتية والخدمات العامة، دون التعمق في تحليل علاقتها المباشرة بمؤشرات النمو الاقتصادي الكلي.

ISSN: 2820-6991

وعليه، تأتي الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة المعرفية، من خلال تقديم قراءة نظرية تحليلية تربط بين نموذج الشراكة وأثره في تعزيز النمو الاقتصادي في السياق الإماراتي، بما يسهم في إثراء الأدبيات ذات الصلة.

- أجرى (الجابري، 2019م) دراسة بعنوان:" ضوابط التعاقد بالشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص (دراسة مقارنة بين القانون الإماراتي والمصري والفرنسي)". وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توفر ضوابط أو إجراءات خاصة لعقود الشراكة بين القطاعين، وتقييم مدى نجاحها في كل من القانون الإماراتي والمصري والفرنسي. واتبعت الدراسة في تحقيق أهدافها على المنهج التحليلي المقارن. وخرجت الدراسة بعدد من النتائج، من أهمها: أنَّ المشرع الإماراتي قد نجح في إعداد ضوابط لعقود الشراكة بين القطاعين، والتي تتمثل في: اختيار الطرف المتعاقد من قبل الإدارة، وتوزيع المخاطر بين الأطراف المتعاقدة، وما يسبق التعاقد من مراحل. كما أظهرت نتائج الدراسة أنَّ هناك ضعف في الوعي العام الحكومي والخاص حول الشراكة. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات، منها: العمل على توحيد العمل بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية في الإمارات في مسألة الشراكة، كما أوصت الدراسة بإعادة تحديد مدة التعاقد من خلال الترتيب مع حكومة دبي؛ للعمل على توحيد مدة عقد الشراكة؛ لأنها وردت بشكل عام في المواد .(35 – 30)
- وأجرى (عيسى، 2018م) دراسة بعنوان:" الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور". وهدفت هذه الدراسة إلى البحث في مفهوم الشراكة وبيان الفرق بينه وبين المفاهيم الأخرى، والتعرف إلى متطلباته وصوره وأشكاله. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج، من أهمها: أنه لا بدّ وأن تتلاءم أنشطة الشراكة بين القطاعين مع الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية؛ لتستطيع الشراكة تحقيق الهدف من تطبيقها. كما أظهرت نتائج الدراسة أنَّ هذه الشراكة أداة من أدوات الاستقرار الاقتصادي، فهي تعمل على تحقيق ذلك من خلال العلاقة التكاملية بين القطاعين، مما يؤدي إلى توفير فرص العمل وتخصيص الموارد بشكل أفضل، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة الاستثمار في المشاريع التي تحقق المصلحة العامة. وأوصت الدراسة بالاهتمام بالشراكة كوسيلة مهمة وجديدة لزيادة رؤوس الأموال للمشاريع التي تحقق المنفعة العامة .
- كما أجرى (Shen L, Tam V, Gan L, Ye K , & Zhao Z, 2016) دراسة بعنوان:" النسبة المثلى للديون في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص". وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح نموذج الشراكة بين القطاعين (PPP) كمنهج مهم في تطوير مشروعات البنية التحتية. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج، من أهمها: أنّ توزيع المساهمة في مشاريع الاستثمار بين القطاعين من أبرز المتغيرات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على أداء استدامة المشروعات، كما أظهرت نتائج الدراسة أنه تمّ تطوير نموذج تقييم قائم على كل من (الأداء والاستدامة)، يطلق عليه(SPBEM) ؛ ليساعد في تقييم المستوى الأدائي لاستدامة

المشروعات. كما يمكن الوصول لاستدامة أفضل عن طريق ترتيب توزيع الاستثمارات بشكل جيد بين القطاعات الأساسية في تطوير مشروعات البنية التحتية .(PPP)

- وأجرى (الجمل، 2016م) دراسة بعنوان:" الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة". وهدفت هذه الدراسة إلى أهمية الشراكة بين القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. واتبعت الدراسة في تحقيق أهدافها المنهج الوصفي. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج، من أهمها: أنَّه للشراكة بين القطاعين دور مهم في دعم حركة الاستثمار وإدارة المشاريع، لتحقيق الأهداف التنموية، كما أظهرت النتائج أنَّ نجاح هذه الشراكة يؤدي إلى زيادة الوعي المجتمعي بأهمية هذه الشراكة في تمويل المشاريع وتطويرها، خاصة تلك المشاريع التي تحتاج لرؤوس أموال كبيرة. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات، منها: العمل على تحديد نسبة المستثمر الأجنبي والإدارة الأجنبية في عقد الشراكة، كما أوصت الدول بالانتباه إلى تحديد دور الشركاء في التنمية على النحو الذي يحافظ على التنسيق والتكامل بين الشركاء .

2.3 تحليل الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، تبيّن أنَّ كافة الدراسات السابقة لها قيمة علمية كبيرة، وقد استعرضت موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأهميتها، كما اطلع الباحث على دراسات تعالج موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات، ودراسات تناقش مسألة الشراكة بتفاصيلها، منها ما يناقش مسألة الشراكة بين القطاعين وأثرها في التنمية المستدامة. وقد استفاد البحث من الدراسات السابقة في تكوين خلفية نظرية عن موضوع الدراسة

وإن أهم ما تطرقت إليه الدراسات السابقة، أنها تشابهت في الكثير من موضوعات الإطار النظري في بيان موضوع الشراكة، إلا أنَّ البعض منها ركّز على التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وعلاقتها بالشراكة، ولكنها اتفقت على أهمية الشراكة بين القطاعين، وتوصية الدول بأهمية إدماجها في نظامها الاقتصادي؛ لأثرها الكبير في تحقيق النمو الاقتصادي .

وقد اتفق موضوع الدراسة مع الدراسات السابقة في الاهتمام بالقطاعين العام والخاص ودورهما في الجانب الاقتصادي، وتوفير بيئة مناسبة لهما لتحقيق النمو الاقتصادي.

2.4 الإطار النظري

تتباين الأنظمة الاقتصادية من دولة لأخرى وفقاً للتوجهات السياسية والأيدولوجية، وللخطط التي تراها مناسبة للارتقاء بالتنمية، فالتطورات الكثيرة والسريعة في البيئة الاقتصادية العالمية لم تفسح المجال للتنظيم المطلق للقطاع العام وسيطرته على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد أن أدّى هذا الأمر إلى ظهور التسيب والفساد ورداءة الإنتاج، لذا اتجهت الدول (ومنها الإمارات العربية المتحدة) إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (حمدونه، 2017م، ص16، 25) .

ISSN: 2820-6991

- **هيكلية القطاع العام في دولة الإمارات**

تزامن ظهور مفهوم القطاع العام مع تطور الدولة وتعدد حاجات المجتمع، إذ ترجع بدايته إلى طبيعة علاقته بالدولة والمجتمع، وينتهي كمفهوم غير محدد وغير واضح؛ نتيجة التغير في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نشأ المرفق فيها، ويؤدي تنظيم القطاع العام في بدايته على أساس تلك الظروف، إلى ظهور مجموعة من الطروحات التي تدور حول إمكانيته التغيير؛ للتعامل مع المتطلبات الديناميكية الحديثة، وتغطية المتطلبات العامة التي أعدَّ من أجلها (حمدونه، 2017م، ص16).

وتتباين الدول في تعريفها للقطاع العام ونظرتها له؛ نتيجة اختلاف الأنظمة السياسية التي انتشرت في القرن العشرين، حيث عملت الدول الاشتراكية على نقل ملكية النشاطات الإنتاجية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ومن ثم أصبح القطاع العام يشكل أغلبية مجموع دخول السكان للدول الاشتراكية، ويهيمن على القطاع الاقتصادي، وينظمه ويشرف عليه ويديره بشكل مباشر. واشتمل القطاع العام على قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات، فضلاً عن القطاع المالي والصناعي. وقد انطلقت فكرة ملكية الدولة للقطاع العام في الدول الرأسمالية والدول النامية، من المفهوم الذي يُجمع عليه نسبة كبيرة من الاقتصاديين والسياسيين، والمتمثل في أنَّ هناك جوانب محددة في الاقتصاد لا بدّ أن تمتلكها الدولة أو تعمل على إدارتها أو الإشراف عليها بشكل مباشر، في مقابل اعتقادهم بأنَّ تدخل الدولة لا بدّ وأن يكون محدداً فقط بالمحافظة على النظام العام (صبري، 2003) .

ووفقاً " لقانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إمارة دبي رقم (22) لسنة 2015"، فإنَّ القطاع العام يشمل الجهات الحكومية (قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إمارة دبي رقم (22) لسنة 2015، المادة 2) .

فالقطاع العام يشير إلى إدارة الحكومات لقطاع الأعمال، وهذا غير متاح للقطاع الخاص، وتعمل مؤسسات الدولة على إنتاج البضائع وتقديم الخدمات للجمهور بأسعار إدارية، وتؤدي إدارة النشاط الحكومي أو المؤسسات للمشاريع إلى عرقلة عمل آليات السوق وتسوية منظومة الأسعار، وفي الغالب يتصل القطاع العام بالتخطيط المركزي للجانب الاقتصادي، ولكنه ليس مهما لوجوده (الأمين، 2014) .

وتسيطر الدولة على القطاع العام بشكل كامل، وينظر هنا للدولة على أنها وحدة اقتصادية تناط بها أنشطة اقتصادية مشابهة للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص، فالأنشطة الاقتصادية العامة لا تنفصل عن الخطط والبرامج الاقتصادية التابعة للدولة (الربيعي، 2004). وتعمل الدولة على تحقيق سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والخدمية من خلال المؤسسات والمنشآت التي تمتلكها في مختلف القطاعات الاقتصادية (الحمش، 2006). ويمكننا القول أنَّ القطاع العام يتضمن كافة المستويات الحكومية والشراكات التي تهيمن عليها الحكومة، بل يمكن القول إنها ملكية حكومية وليس مجرد وظيفة،

حيث يمكن الفصل بين طبيعة القطاع العام والخاص من خلال العلاقات الاستخدامية، والحق في الانخراط في السلطة العامة، ويتم استعمال مفهوم القطاع العام للدلالة على أهداف التحليل، الأمر الذي يتيح الفرصة لتخطيط أنشطة الدولة في المجال الاقتصادي بشكل واسع، مع إلقاء الضوء على الأشكال المميزة وإجراءات التشغيل في القطاع العام.(D Wegridh, N)

لذا فالقطاع العام عبارة عن حكومات وطنية وإقليمية ومحلية، أو وحدات مؤسسية تهيمن عليها وحدات الحكومة، ويمكن أن تتمثل الجهة التي تسيطر عليها الحكومة في كيان ما، يمكن أن يعمل على تحقيق عوائد مالية للحكومة التي تسيطر عليها؛ كونها تعمل على إنتاج السلع والخدمات وتبيعها بالأسعار السوقية، ويمكن أن تكون كياناً لا يحقق عوائد مالية للدولة، بصرف النظر عن أسعار بيع السلع والخدمات التي تصنعها (مؤسسات غير ربحية) (TFHPSA, 2005) .

ويتمثل هيكل القطاع العام في: قطاع الحكومة الذي يتكون من الجهاز الإداري، الإدارات المحلية، هيئات الخدمات العامة، أو الهيئات السيادية المكونة لموازنة الدولة العامة. والقطاع العام للأعمال الذي يتكون من (الشركات القابضة والتابعة التي تتبع الأحكام القائمة، والشركات العمومية الأخرى، والتي تخضع لقوانين أو قرارات خاصة، والهيئات العامة في الاقتصاد (صلاح، 2015م، ص24) .

- **دورالقطاع العام الإماراتي في تنمية الاقتصاد**

للقطاع العام دور محدود في النشاط الاقتصادي أو في تنمية الاقتصاد، على النحو الذي يعطي الحرية الكاملة والموارد الكافية لنشاط القطاع الخاص، ومن ثم فإنَ تزايد مكانة القطاع العام محدد لها تتمثل في أن تتم إزاحة نشاط القطاع الخاص الذي يضيق عليه الفرص الاستثمارية، والتوسع فيها في ظل انتقال موارد الاقتصاد نحو القطاع العام، الأمر الذي يعمل على تقييد المنافسة وتلاشي عمليات الابتكار والإبداع التي يتميز بها القطاع العام عن النشاط الاقتصادي. فالفرق بين القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط والنمو الاقتصادي، هو أنَّ القطاع الخاص يتميز بالحرية في امتلاك الموارد الاقتصادية وتسييرها؛ باعتباره عنصراً أساسياً في النهوض بالنشاط الاقتصادي، بسبب تميزه بالكفاءة الأدائية والحكم في إدارة الموارد، في حين أنَّ القطاع العام يعتبر عنصراً مكملاً لنشاط القطاع الخاص، من خلال تأسيس وإعداد كل من بنية القانون، والمؤسسات والبنية التحتية ، بالإضافة إلى قيامه ببعض الأنشطة الحيوية في الاقتصاد التي تهدف لتحقيق المصلحة العامة ، كتقديم الخدمات الأساسية من الماء والكهرباء والغاز (بودخدخ و بودخدخ ، 2011م، ص9).

- **رتبة القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الإماراتي**

أ. مساهمة القطاعين في القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية (GDP) والقيمة المضافة

ISSN: 2820-6991

يتميز اقتصاد دولة الإمارات بالعديد من الخصائص التي تجعله متميزاً عن معظم اقتصاديات الدول النامية، وتتمثل هذه الخصائص في اتباعه لنظام الاقتصاد الحر، واعتماده على النفط، واعتماده على القوى العاملة الوافدة، واتسامه بسوق محلي ضيق، بالإضافة إلى موقعه الجغرافي. (عميرة،2002م، ص1). حيث ساهم القطاع الخاص في دولة الإمارات في التنمية الاقتصادية وظهر ذلك جلياً في كافة الأنشطة الاقتصادية، وانعكس ذلك على زيادة النمو السنوي في عام 2018م بنسبة (5%)، ليرتفع بذلك الناتج الإجمالي المحلي إلى نسبة تقدر بـ (70.5%). (مجلس سيدات أعمال الإمارات، ومجلس سيدات أعمال أبو ظبي، وآخرون، 2019م).

واستجابة لبدء تعافي الاقتصاد الإماراتي من أزمة عام 2015 – 2016م الناجمة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط وما نتج عن ذلك من آثار على القطاعات الأخرى، قامت السلطات الإماراتية في عام 2018م بإعلانها عن إصلاحات لتعزيز النمو غير النفطي، وتشجيع الابتكار، وتعزيز التنافسية في بيئة الأعمال، وكذلك تعزيز دور القطاع الخاص، وخصخصة المؤسسات غير الاستراتيجية التابعة للحكومة، بالإضافة إلى تطوير بيئة العمل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2020م) .

وأثبتت الأرقام التي حققها الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات في الربع الأول من 2020، على قوة الاقتصاد الإماراتي ، وعلى وجه الخصوص في ظل الظروف الوبائية، وبيّنت إحصائيات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء الإماراتية، أن الإمارات حافظت على الناتج المحلي الإجمالي بسعرها الثابت خلال الربع الأول من 2020، في مستوى مماثل لنفس الربع في 2019، كما أضافت، أن الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت لدولة الإمارات بلغ 368.52 مليار درهم خلال الربع الأول من العام 2020 منها 252 مليار درهم للناتج المحلي غير النفطي.

وأنَّ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للإمارات بالأسعار الجارية قد بلغ 362.8 مليار درهم منها 282.61 مليار درهم للناتج الإجمالي لغير النفط وفقا لإحصائيات الهيئة. تبيّن الأرقام أن الناتج الإجمالي النفطي للإمارات بالسعر الثابت، والذي يشمل صناعات الاستخراج التي تتضمن النفط الخام والغاز أظهر نموا بنسبة 3.3% خلال الربع الأول من 2020 بالغا مستوى 116.574 مليار درهم بالمقارنة مع 112.82 مليار درهم تقريبا في الربع ذاته من العام 2019.

ومن ثمَّ، بلغ الناتج المحلي لقطاع المشروعات غير المالية باستثناء قطاع النفط 201.4 مليار درهم تقريبا خلال الربع الأول من العام الجاري بالسعر الثابت وبمساهمة نسبتها 54.6% في الناتج الإجمالي للإمارات.

فيما وصل ناتج نشاطات الأموال والتأمين نحو 31.72 مليار درهم بمساهمة نسبتها 8.6% من إجمالي ناتج الإمارات. وقد وصل ناتج قطاع الإدارة العامة والضمان الاجتماعي إلى 18.83 مليار درهم خلال الربع الأول

من العام 2020 بمساهمة نسبتها 5.1% من إجمالي الناتج الإجمالي للإمارات (اتحاد المصارف العربية، 2020م).

كما يرتبط مفهوم القيمة المضافة بالإنتاج، ويدل على القيمة الناتجة لأية وحدة تقوم بنشاط إنتاجي (حمدونه، 2017م، ص42). وقد تمّ تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات في الأول من يناير لعام 2018م، وهي عبارة عن ضريبة غير مباشرة، يتم فرضها بنسبة (5%)، ويتم فرضها على معظم السلع والخدمات التي تورّد في كافة مراحل سلسلة التوريد (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، 2018م).

ب. مساهمة القطاعين في الانفاق الاستهلاكي النهائي وفي تشغيل الايدي العاملة

تقود دولة الإمارات بتشجيع مواطنيها على الحصول على وظائف في القطاع الخاص، وقد بيّن مسح للقوى العاملة في 2017 أن (75%) من غير الإماراتيين يعملون في القطاع الخاص بالمقارنة مع (7.3%) منهم يعملون في القطاع الحكومي ، في حين أنه يعمل (8.2%) من الإماراتيين في القطاع الخاص، و (83.2%) منهم في القطاع العام، ووفقا لأحدث البيانات الوطنية المنشورة، فإنَّ معدل البطالة الإجمالي أصبح (2.5%)، ولا زالت نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء في سوق العمل متدنية، بحيث تصل إلى نسبة (52.7%)، مقارنة مع (92.8%) للرجال (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2018) .

ووفقاً للإحصائيات التي أصدرتها الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء لعام 2019م، تبيّن لنا أنّه وصل متوسط الانفاق الاستهلاكي الشهري للفرد 5275 درهما تقريباً خلال العام 2019 مقارنة مع نحو 5283 درهماً تقريباً في العام 2018، كما تبين لنا أنّ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الإماراتي بلغ خلال العام 2019 نحو 601.8 مليار درهم بالمقارنة مع 594 مليار درهم في العام 2018، في حين أنه قد بلغ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي 205.4 مليار درهم خلال العام 2019 بنمو نسبته 12.1% مقارنة مع 183.2 مليار درهم تقريبا في العام 2018. (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2019) .

أعلنت الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء الاماراتية أنَّ نسبة العاملين من إجمالي قوة العمل بالدولة بلغت 97.8% مع نهاية العام 2019م، كما أظهرت نتائج أحدث مسح ميداني لقوى العمل في الإمارات أن نسبة العاملين في سوق العمل شكلت 97.8% من إجمالي قوة العمل في الدولة مع نهاية العام 2019. وأنها تساوي في الأجور بين الجنسين في القطاع الخاص، كما وقد بلغ عدد المشتغلين في سوق العمل الإماراتي 7.388 ملايين عامل وموظف خلال العام 2019 بنمو نسبته 2.2% مقارنة مع 7.225 ملايين في العام 2018(الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2019، نسبة المشتغلين).

- **مجالات الشراكة بين القطاع العام والخاص ومتطلبات نجاحها**

ISSN: 2820-6991

يعد موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الأساليب الرئيسية في إيجاد الإجراءات التي تتيح للقطاع الخاص تطوير دوره في النشاط الاقتصادي، والعمل إلى جانب القطاع العام للارتقاء بالمجال الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وشملت الشراكة في العديد من الدول تنوها كبيراً من التفاعلات بين القطاعين العام والخاص في شتى المجالات والمحاور الرئيسية التي تقوم عليها الدولة. وقد تم تطبيق الشراكة بشكل أساسي في مجالات البنية الاقتصادية المتمثلة في: الطاقة والاتصالات اللاسلكية والمياه والطرق (حمدونه، 2017م، ص55).

ومن مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي(Lobner , 2009, p5) :

- الشراكة في مجال النقل: يشمل المطارات، والممرات المائية.والموانئ، والنقل العام .
- الشراكة في مجال الإمدادات/ التخلص: يشمل توليد وتوزيع الطاقة، وإنتاج وإعداد وتوزيع المياه والصرف الصحي، والجمع التخلص من النفايات وإعادة تدويرها.
- الشراكة في مجال البنية التحتية: يشمل الإدارة (الصالات العامة، ومكاتب الضريبة، والوزارات)، والأمن والشرطة (البنايات، والسجون، والتكنات)، والرعاية الصحية (دور المسنين والمستشفيات)، والترفيه والثقافة (المرافق الرياضية، والمتاحف)، والتعليم (رياض الأطفال، والمدارس، والكليات والجامعات) .
- الشراكة في مجالات أخرى: كالمعارض، والحدائق، والمنتزهات التجارية، والمجال الرياضي .

تقوم جهات الحكومة الاتحادية والمحلية بتنفيذ ومتابعة المؤشرات الوطنية الرئيسية للأداء، وتتعلّق الكثير من النتائج بتمكين القطاع الخاص الذي يتّسم بالتطور والإنتاجية، ويشمل ذلك مجتمعات الأعمال ومقدّمو خدمات الرعاية، والخدمات التعليمية والخدمات المالية، والبنى التحتية والاتصالات السلكية وغيرها، ومثل المؤشرات الوطنية الرئيسية للأداء ذات الصلة بالجانبين الصحي والتعليمي، ومرافق الرعاية الصحية والمعاهد التعليمية الخاصة ونتائجها. ويعتبر القطاع الخاص جزءاً مهماً من المبادرة الوطنية، عن طريق الاشتراك في المناقشات ذات الصلة بالنفقات والأولويات للبحث والتطوير، كما ويشارك ممثلون من القطاع الخاص في مجموعات تنفيذ الأجندة الوطنية عن طريق تقديم النصيحة فيما يتعلق بسياسة الحكومة، ومدح جهود الحكومة الهادفة إلى تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع، عن طريق إعطاء حلول مستندة إلى السوق بشكل محض أو إقامة شراكات بين القطاعين الحكومي والخاص (اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، 2018م، ص15- 16) .

وتمثلت أبرز المجالات التي تشارك فيها القطاعين في الإمارات في: البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPPs) ، 2020م).

1 .الشراكة في مجال التعليم: عقدت جهات الحكومة الإماراتية الكثير من الشراكات مع القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم، وتعتبر عقود خدمات الإدارة من أبرز مجالات الشراكة في مجال خدمات التعليم في إمارة أبو ظبي، بالإضافة إلى عقود خدمات المهن التي تشمل خدمة تصميم المناهج الدراسية وإعدادها لمختلف مراحل التعليم. واستناداً إلى بوابة حكومة أبو ظبي الإلكتروني، فإنه منذ العام 2006م بدأت دائرة التعليم والمعرفة في إعطاء عملية الإشراف على التعليم والإدارة للكثير من الحضانات والمدارس الأولية إلى شركاء من القطاع الخاص في المجال التعليمي، وذلك وفقا لعقود تمتد لثلاث سنوات، وتسعى الشراكة للاستفادة من الخبرة التي يمتلكها القطاع الخاص في تطوير جودة مخرجات التعليم العام في إمارة أبو ظبي .

2 .الشراكة في مشروعات البنية التحتية: تعتبر الإمارات دولة ملتزمة بتخفيض بصمتها الكربونية، وستعمل على توليد ما لا يقل عن (27%) من إجمالي الطاقة، عبْر استخدام تقنيات انبعاثات كربونية منخفضة بحلول عام 2021م، ومن أجل تحقيق هذا الغرض جمعت الدولة خبرات القطاع الخاص ورأس مال الدول، عن طريق شراكات طويلة المدى بين القطاعين وتشمل مشاريع البنية التحتية الموجودة والمتوقع إنشاؤها ما يلي :

أ. العمل على إنشاء ثلاثة مشاريع للطاقة المتجددة لمرافق الخدمات، عبر استعمال تكنولوجيا الشمس الفولت ضوئية .

ب. العمل على إنشاء مدينة تكون مصدر لمشاريع طاقتي الشمس والرياح في إمارة أبو ظبي، التي تمتد من خلال مختلف المناطق الجغرافية .

ت. إعداد مشروع مسار 2020م، الذي يتضمن تمديد خط مترو دبي من جبل علي إلى موقع إكسبو 2020م.

ث. العمل على إعداد مشاريع تابعة لهيئة الطرق والمواصلات في إمارة دبي، من ضمنها مشروع تطوير ساحة الاتحاد

3 .مشاريع الشراكة في إدارة المهملات: تقدم شركة (بيئة) الخاصة والتي مركزها إمارة الشارقة، خدمات إدارة وإعادة تدوير المخلفات، بالإضافة إلى وضع حلول بيئية لكافة دوائر الحكومة، وتعقد شركة (مصدر للطاقة المتجددة في إمارة أبو ظبي) علاقات تعاونية مع (شركة بيئة)، لبناء محطة حديثة في إمارة الشارقة لتحويل النفايات لطاقة، وسيكون هذا المشروع معيناً لإمارة الشارقة على الوصول لهدف عدم إلقاء المخلفات في المكب في عام 2020م، ويمكن للمحطة الحديثة تحويل ما يقارب (300,000) طن من المخلفات الصلبة سنوياً .

4.مشاريع الشراكة في المجالات الخدماتية: عملت الحكومة الإماراتية على توفير مجموعة من الخدمات، من خلال تعاونها مع شركاء القطاع الخاص، ومنها :

ISSN: 2820-6991

أ. الخدمات التي تشرف عليها وزارة الموارد البشرية والتوطين، تشمل عدداً من المراكز:

-مراكز تسهيل: تعمل هذه المراكز على تقديم الخدمات بالنيابة عن وزارة العمل، من خلال عقد شراكة بين المؤسسات والقطاع الخاص، بناءً على شروط الخدمة الحكومية وبإشراف كوادر وطنية

-مراكز توافق: تناط هذه المراكز بمهمة استلام طلبات منازعات العمال وشكواهم، وتقوم برفع التوصيات ذات العلاقة بها للوزارة للاعتماد، كما تعمل على تقديم خدمات استشارة قانونية وترد على الأسئلة ذات الصلة بالعمل

-مراكز توجية: تعمل هذه المراكز على توجيه الخدمات المتكاملة لأرباب العمل والعاملين، مع توعيتهم بقواعد تنظيم قرارات الوزارة المنفذة لعلاقات العمل، مع توزيع منشورات التوعية حول سوق العمل الإماراتي .

-مراكز تقييم: تعمل هذه المراكز خدمات المعلومات عن المؤسسات وفعالية رخص التجارة، فضلاً عن تقيمها لخدمة إدراج مساكن العمال في نظام السكن العمالي النافذ عند الوزارة

ب. الخدمات التي تشرف عليها هيئة كهرباء ومياه أبو ظبي: ومن أبرزها الخدمات التي تقدمها (شركة أبو ظبي للتوزيع)، وهي واحدة من أبرز شركات توزيع الماء والكهرباء، ولا تنفصل عن مجموعة الشركات التابعة لهيئة مياه وكهرباء أبو ظبي، حيث يشرف المكتب الرقابي والتنظيمي على المزودين؛ للتثبت من إتاحة أفضل فئات الجودة؛ لضمان الحفاظ على الجانب البيئي والصحي والسلامة العامة .

ج. مراكز الخدمات التي تم اعتمادها من قبل إدارة الإقامة وشؤون الأجانب في دبي: حيث أعلنت هذه الإدارة عن (نظام رؤية الإمارات)؛ للانتهاء من معاملات الأفراد في الإمارة، في المكاتب المعتمدة للخدمات دون الحاجة لزيارتها، وتقوم هذه المكاتب بتقديم الخدمات وتجديد كافة التأشيرات أو إجراءات أخرى ذات صلة .

د. الخدمات البريدية: حيث تعتبر شركة (زاجل) من أسرع شركات إيصال طرود البريد في الإمارات، وواحدة من شركات الإمارات، وتعمل على التوصيل بكل كفاءة وبأسعار مناسبة، وتستند الكثير من جهات الحكومة على الخدمات التي تقدمها، مثل: هيئة الطرق والمواصلات في دبي، ومحاكم دبي .

هـ. خدمات التقديم للعطاءات الحكومية: مثل (بوابة التوريد الإلكتروني)، وهي البوابة الرئيسية لتوريد الإلكترونيات لحكومة دبي، وهي مبادرة تعاونت حكومة دبي الذكية في تقديمها مع وشركائها من القطاع الخاص، وهي شركة تجاري وشركة وبرافوسوليوشن.

- **متطلبات نجاح الشراكة بين القطاعين**

لنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لا بدّ من توفير مجموعة من المتطلبات، على النحو الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تحديد بعض متطلبات نجاح لشراكة بين القطاعين على النحو التالي (سري الدين، 2000م، ص55)، (الرشيد، 2007م، ص22)، (إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، ودائرة المالية، 2010، ص8) (وزارة المالية ،2017، الدليل الإرشادي، ص22):

- وجود خطة مجتمعية واقعية مشتركة للشراكة، قائمة على جوانب قوة وضعف المجتمع، والفهم المشترك لما هو متوفر في المنطقة المراد تنميتها .
- أن يكون المجتمع واعياً ومثقفاً في موضوع الشراكة على النحو الذي يمكن الدولة من إشراك المواطنين في أنشطتها التنموية بعيدة المدى .
- أن تكون السياسات المتعلقة بالشراكة مستمرة، وقادرة على التأقلم مع الظروف المتبدلة .
- أن يدعم الجانب السياسي نشاطات الشراكة على المستوى القومي، مع تحديد جوانب القوة والضعف لأطراف الشراكة .
- تحليل المخاطر الفنية والتجارية والسياسية المتوقعة للمشروع بشكل مفصّل .
- أن تقوم الشراكة على الشفافية والتنافسية .
- أن تكون هناك رقابة سديدة على مقاولي القطاع الخاص من ناحية العملاء، وعلى وجه الخصوص عند مرحلة التشغيل الكامل .
- أن تكون المشروعات المختارة مناسبة؛ بحيث لا تكون صغيرة جداً يمكن إعادة تنفيذها أو تطبيقها، مع توافر رغبة القطاع الخاص بالمشاركة بشكل واضح .

- **تقييم التجربة الإماراتية الخاصة بالشراكة بين القطاع العام والخاص**

تتمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الإمارات العربية المتحدة بعقود طويلة الأجل، يتم من خلالها تقديم الخدمات العامة، وإنشاء البنى التحتية من خلال الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص وقدراته المالية وخبراته، فلا تعتبر هذه الشراكة في رأس المال أو في الأرباح؛ بل هي شراكة في المخاطر، فالقطاع العام يحول للقطاع الخاص بعضاً من مخاطر المشروع ويحتفظ بأخرى (وزارة المالية ،2017، الدليل الإرشادي، ص18).

ففي المؤسسات الحكومية تستند الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى ترتيبات تعاقد بين جهة واحدة أو أكثر من جهات الحكومة، وواحدة من شركات القطاع الخاص في مشروعات محددة، ويقوم الشريك الخاص من خلالها بتزويد الحكومة بالخدمات والأصول، والتي يتم تقديمها بشكل اعتيادي من القطاع العام وبشكل مباشر. وتتضمن هذه الترتيبات صوراً بسيطة للاتفاق الخارجي، أو قد تتضمن النقل أو المشاركة في الإدارة أو عملية وضع القرار، ويكون للقطاع الخاص الدور الأكبر في عملية التخطيط والتمويل، والتصميم والبناء، والتشغيل، ومعالجة الخدمات العامة. وتتوقف طبيعة الاتفاق

ISSN: 2820-6991

بين القطاعين على الوظائف التي يتحملها القطاع الخاص، وحجم المشاركة بين القطاعين في عدة أمور: كتصميم وتمويل وبناء وتشغيل وصيانة المشروع. وتعمل حكومة الإمارات على تحديد أي من هذه الوظائف التي سيتحملها القطاع الخاص لينشأ عبرها شكل تعاقدي يمكن تنظيمه وفقا لأحد الأشكال التالية)العقود الخدماتية، العقود الإدارية، العقود الإيجاري، العقود الامتيازين، العقود المتعلقة بالبناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) ، والعقود المتعلقة بالبيع المباشر، والبيع بالأسهم في الأسواق المالية، أو البيع للعاملين والإدارة) .(البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPPs) ، 2020م) (الجابري، 2019م، ص71).

ومن أهم المبادرات التي تشارك فيها القطاعين العام والخاص في الإمارات تمثلت في (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، 2020م، الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع): مبادرات رعاية الأسر المحتاجة والأيتام والأرامل وأسر السجناء، ومبادرات توفير مرافق أفضل لذوي الهمم وكبار السن، ومبادرات حماية البيئة والحفاظ عليها، والمبادرات التطوعية المنوعة التي تتمثل في: المنصة الوطنية للتطوع " متطوعين إمارات" التي أطلقها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، والتي تهدف إلى توسيع نطاق العمل التطوعي، و"البرنامج الوطني التطوعي لحالات الطوارئ والأزمات والكوارث"، والذي يهدف إلى تدريب المتطوعين وتأهيلهم. و" مبادرة يوم لدبي" التي أعلنت عنها حكومة دبي عام 2017، وتدعو فيها الإماراتيين والمقيمين للتطوع، و" مبادرة تكاتف" التي أطلقتها مؤسسة الإمارات، والتي تعزز ثقافة العمل التطوعي في كل الإمارات، و" مبادرة ساند"، وهي مبادرة تطوعية ثانية لمؤسسة الإمارات بالشراكة مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث NCEMA)). بالإضافة إلى " مبادرة كلنا الشرطة"، و" برنامج دبي للتطوع"، و"مبادرات غرفة دبي" وغيرها من المبادرات الأخرى. (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، 2020م، التطوع).

3.1 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع النظري، بوصفه المنهج الأنسب لتحليل العلاقة بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويقوم هذا المنهج على وصف المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، وتحليلها في ضوء الأدبيات الاقتصادية والقانونية ذات الصلة، بهدف تفسير طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وإبراز أبعادها النظرية.

كما تستند الدراسة إلى تحليل البيانات الثانوية، من خلال مراجعة الدراسات السابقة، والكتب الأكاديمية، والدوريات العلمية المحكمة، والتقارير الاقتصادية، والتشريعات المنظمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يتيح بناء إطار نظري متكامل يفسر أثر هذه الشراكة في تعزيز النمو الاقتصادي.

ويُسهم هذا المنهج في تقديم قراءة تحليلية معمقة تستند إلى الأسس النظرية والاتجاهات البحثية المعاصرة، بما ينسجم مع أهداف الدراسة وأسئلتها البحثية، ويساعد في استنتاج دلالات علمية يمكن الإفادة منها في تطوير السياسات الاقتصادية ذات الصلة.

3.2 أدوات التحليل

تعتمد الدراسة في تحليلها على مجموعة من الأدوات المنهجية الملائمة لطبيعتها النظرية، تتمثل في:

التحليل المفاهيمي: من خلال تفكيك المفاهيم الأساسية للدراسة، ولا سيما مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومفهوم الاستثمار، والنمو الاقتصادي، وبيان أبعادها النظرية وتطورها في الأدبيات الاقتصادية.

التحليل الاستنباطي: وذلك بالانطلاق من الأطر والنظريات الاقتصادية العامة المتعلقة بالنمو والاستثمار، وصولاً إلى تفسير العلاقة بين الشراكة والنمو الاقتصادي في السياق الإماراتي.

التحليل المقارن للأدبيات: عبر مقارنة الاتجاهات البحثية المختلفة التي تناولت الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحليل نقاط الاتفاق والاختلاف بينها، واستخلاص الدلالات النظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

تحليل المضمون: من خلال مراجعة التشريعات والتقارير الاقتصادية ذات العلاقة، واستخلاص المؤشرات الدالة على دور الشراكة في دعم الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي.

وتُسهم هذه الأدوات مجتمعة في بناء إطار تحليلي متكامل يربط بين متغيرات الدراسة بصورة منهجية ومنسجمة مع أهدافها وأسئلتها البحثية.

4.1 نتائج الدراسة

في ضوء تحليل الأدبيات والإجابة عن أسئلة الدراسة، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن عرضها على النحو الآتي:

أولاً: أظهرت الدراسة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات تقوم على تكامل وظيفي مؤسسي بين جهاز حكومي منظم يتولى رسم السياسات والإشراف العام، وقطاع خاص يتميز بالمبادرة وتحمل المخاطر والكفاءة التشغيلية، بما يعزز من فرص تعبئة الموارد وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي.

ثانياً: تبين أن الشراكة تمثل آلية تنظيمية وتعاقدية تمكّن القطاع الخاص من المشاركة في تخطيط وتمويل وتنفيذ وتشغيل المشروعات العامة، الأمر الذي يسهم في تحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة وتقليل الأعباء المالية المباشرة على الدولة، خاصة في مراحل إنشاء الأصول الرأسمالية.

ISSN: 2820-6991

ثالثاً: أكدت الدراسة أن الإطار القانوني والتنظيمي في دولة الإمارات، سواء على المستوى الاتحادي أو المحلي، وفر أساساً تشريعياً منظمًا للشراكة، بما يعزز الثقة بين الطرفين ويضمن وضوح توزيع المخاطر والمسؤوليات والعوائد، وهو ما يُعد عاملاً حاسماً في استدامة هذا النموذج التعاقدي.

رابعاً: أوضحت النتائج أن تطبيق الشراكة في دولة الإمارات تركز بصورة رئيسة في قطاعات البنية التحتية والخدمات، مثل الطاقة والمياه والطرق والتعليم وإدارة المرافق العامة، وهو ما يعكس توجهاً استراتيجياً نحو توظيف الشراكة في القطاعات ذات الأثر التنموي المباشر.

خامساً: أظهرت الدراسة أن نجاح الشراكة يرتبط بتوافر مجموعة من المتطلبات المؤسسية، من أبرزها وضوح الرؤية الاستراتيجية، واستقرار السياسات، وشفافية الإجراءات، وتنافسية التعاقد، إلى جانب وجود ثقافة مؤسسية داعمة للتكامل بين القطاعين.

سادساً: بينت النتائج أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات، أبرزها:

- زيادة حجم الاستثمار وتكوين رأس المال.
- تحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة.
- دعم القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي.
- تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي.
- تنشيط حركة الاستثمار في قطاعات البنية التحتية.

وبذلك تؤكد الدراسة أن نموذج الشراكة يمثل أداة اقتصادية فاعلة يمكن توظيفها لتعزيز النمو الاقتصادي في دولة الإمارات، شريطة توافر البيئة التشريعية والمؤسسية الداعمة.

كما تتسق النتائج المتوصل إليها مع أهداف الدراسة وأسئلتها البحثية، إذ أسهم التحليل النظري في توضيح الإطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبيان الأسس الاقتصادية التي تفسر علاقتها بالنمو الاقتصادي. كما أجابت النتائج عن السؤال الرئيس المتعلق بدور الشراكة في تعزيز النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال إبراز قنوات التأثير المتمثلة في زيادة الاستثمار، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك دعمت النتائج الأهداف الفرعية للدراسة، لا سيما ما يتعلق بتحليل الأبعاد المؤسسية والتشريعية للشراكة، واستكشاف انعكاساتها التنموية في السياق الإماراتي. وعليه، فإن ما تم التوصل إليه يؤكد الترابط المنهجي بين مشكلة الدراسة وأهدافها وأدواتها التحليلية، ويعزز صلاحية الإطار النظري الذي انطلقت منه الدراسة في تفسير العلاقة بين متغيراتها.

5.1 التوصيات

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، توصي الدراسة بما يأتي:

تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للشراكة من خلال تحديث الأنظمة المرتبطة بعقود الشراكة بصورة دورية، بما يضمن وضوح توزيع المخاطر والعوائد، ويرفع من مستوى الشفافية والتنافسية في التعاقد.

توسيع نطاق تطبيق الشراكة ليشمل قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية، بما يسهم في دعم التنويع الاقتصادي وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

تطوير آليات قياس أثر الشراكات على النمو الاقتصادي من خلال تبني مؤشرات كمية واضحة لقياس مساهمة مشروعات الشراكة في تكوين رأس المال وزيادة الاستثمار وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.

تعزيز القدرات المؤسسية للجهات الحكومية في إدارة عقود الشراكة والتفاوض عليها، بما يضمن تحقيق التوازن بين حماية المصلحة العامة وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار طويل الأجل.

تحفيز مشاركة القطاع الخاص في المشروعات ذات البعد التنموي والاجتماعي عبر تقديم حوافز استثمارية مدروسة، بما يعزز استدامة النمو الاقتصادي ويحقق عوائد اقتصادية واجتماعية متوازنة.

تعزيز ثقافة الشراكة المجتمعية من خلال نشر الوعي بأهمية التكامل بين القطاعين، وترسيخ مبدأ المسؤولية المشتركة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

5.2 الخاتمة

تناولت الدراسة بالتحليل النظري دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، انطلاقًا من فرضية مفادها أن توسيع قاعدة الاستثمار من خلال التكامل المؤسسي بين القطاعين يمثل أداة فاعلة لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد سعت الدراسة إلى بناء إطار مفاهيمي يربط بين الشراكة والاستثمار والنمو الاقتصادي، مع إبراز الأبعاد التشريعية والمؤسسية المنظمة لهذا النموذج في السياق الإماراتي.

وأظهرت النتائج أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل آلية استراتيجية لتعبئة الموارد، وتحسين كفاءة تخصيصها، وتخفيف الأعباء المالية عن الدولة، بما يسهم في تعزيز تكوين رأس المال ودعم الناتج المحلي الإجمالي. كما تبين أن فاعلية هذا النموذج ترتبط بوجود بيئة تشريعية مستقرة، ورؤية استراتيجية واضحة، ومؤسسات قادرة على إدارة عقود الشراكة بكفاءة وشفافية.

وتؤكد الدراسة أن تجربة دولة الإمارات في هذا المجال تعكس توجهاً واعياً نحو تعزيز دور القطاع الخاص كشريك تنموي، بما ينسجم مع مستهدفات التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد تنافسي قائم على الكفاءة

ISSN: 2820-6991

والاستدامة. غير أن تعظيم أثر الشراكة في النمو الاقتصادي يظل رهناً باستمرار تطوير الأطر التنظيمية، وقياس الأثر الاقتصادي بصورة منهجية، وتعزيز التكامل بين السياسات الاستثمارية والمالية.

وعليه، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا تمثل مجرد أداة تمويلية، بل تُعد خياراً استراتيجياً يسهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والسوق، على نحو يحقق التوازن بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية والمصلحة العامة، ويدعم مسار النمو المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة.

قائمة المراجع

اتحاد المصارف العربية. (2020م). مؤشرات إيجابية لأرقام الناتج المحلي الإجمالي للإمارات .

ادارة الدراسات الاقتصادية والمالية، ودائرة المالية. (2010م). الشراكة بين القطاعين العام. دولة الإمارات العربية المتحدة. حكومة دبي.

بلال محمد مرعي مرعي. (2017 م). الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص دورها في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين. قدمت هذه الاطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.

البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. (2018م). ضريبة القيمة المضافة .

البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. (2020). الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع.

البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. (2020م). الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs).

تركي، محمد صالح. (2015) .الاقتصاد الكلي .الرياض: دار المريخ للنشر.

عادل الرشيد. (2007م). إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم - النماذج - التطبيقات)، ط2. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

عبده محمد فضل الربيعي. (2004م). الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي.

علياء سيف سالم سيف الجابري. (2019 م). ضوابط التعاقد بالشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص: دراسة مقارنة بين القانون الإماراتي والمصري والفرنسي. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، قسم القانون العام.

عميرة، محمد سعد. (2002م). اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية. مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

كحل الأمين. (2014). الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: دراسة حال شركة المياه والتطهير (SERO).رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر.

كريم بودخدخ، ومسعود بودخدخ. (2011م). رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل.

اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. (2018م). دولة الإمارات العربية المتحدة وأجندة 2030 للتنمية المستدامة. منتدى الأمم المتحدة السياسية رفيع المستوى.

مجلس سيدات أعمال الإمارات، ومجلس سيدات أعمال أبو ظبي، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمجلس الاقتصادي لسيدات الأعمال المصري. (2019م). الشراكات الفعالة نحو نمو مستدام. الملتقى العربي الأول لمواطنة الشركات. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

محمد أشرف خليل حمدونه. (2017م). العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة). قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، ماجستير اقتصاديات التنمية، غزة، فلسطين.

محمد صلاح. (2015م). دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظم البناء والتشغيل ونقل الملكية: حالة بعض اقتصاديات الدول العربية. أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

محمد عبد العال عيسى. (2018 م). الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور. المجلة العربية للإدارة.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2017م). الفرص الاستثمارية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ISSN: 2820-6991

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي .(2013) ..(OCED) تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار في البنى التحتية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط - رفع الوعي بأدوات تخفيف المخاطر. تقرير عن برنامج دعم أمن الاستثمارات في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

منير الحمش. (2006م). القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي. مجلة الفكر السياسي.

مها ناصر السدره. (2019 م). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث.

نضال صبري. (2003م). القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، ط1. رام الله، فلسطين: د.ن.

هاشم علي حسين. (2019م). تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة 1990 - 2018م. جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.

هاني أحمد خليل. (2017م). الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر: تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية. رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، معهد التخطيط القومي.

هاني صلاح سري الدين. (2000م). الصور المختلفة لمشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية. جامعة القاهرة، كلية الحقوق.

هشام مصطفى محمد سالم الجمل. (2016 م). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة كلية الشريعة والقانون.

وزارة الاقتصاد، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، وإدارة التخطيط ودعم القرار. (2012م). التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005 - 2010م. الإمارات العربية المتحدة.

وزارة المالية. (2018 م). دليل أحكام وإجراءات عقود الشراكة بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص. دولة الإمارات العربية المتحدة: وزارة المالية. والمعتمد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم)

المراجع الاجنبية

Lindsay, C. (2000). Employment Through Partnerships: The Case of the New Deal for Young People, in (eds), The 6th. In L. M. al (Ed.), The 6th International Conference of Public and Private Sector Partnerships: The Enabling Mix. U.K: Sheffield University Press.

Lobner, L. (2009). How well do Public-Private Partnerships Work? Unpublished Master Thesis, University of Vienna.

Shen L, Tam V, Gan L, Ye K, & Zhao Z. (2016). The optimal debt ratio of public private partnership projects. International Journal of Construction Management, 15, 239 - 253.

TFHPSA. (2005). Task Force on the Harmonization of the Public Sector Washington. Washington, D.C.

Wegridh, k. (N.D). Public sector, Encyclopædia Britannica.

World Economic Forum. (2005). The Growing Role of Public-Private Partnerships in Mobilizing Resources for Development. Geneva: United Nations High-Level Plenary Meeting on Financing for Development.

المو اقع الالكترونية

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء. (2018) أرقام الإمارات. تم الاسترداد من:

https://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Media/Publications.aspx#?id1=2

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (2020). التقرير السنوي 2019. تم الاسترداد من : https://www.centralbank.ae/ar/publications

ISSN: 2820-6991